الميزان التجاري وتنمية الصادرات غير النفطية في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠١٠-٢٠١٦)

م. قاسم جبار خلف
مديرية تربية ذي قار

لملخص

يهدف البحث إلى تحليل واقع الميزان التجاري ومدى مساهمة الصادرات غير النفطية في الاقتصاد العراقي في نمو الناتج المحلي الإجمالي للمدة(٢٠١٠-٢٠١٦) مع إشارة إلى ما آلت إليه الصادرات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي ، وقد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج أبرزها ،اعتماد قطاع التصدير على سلعة واحدة هي النفط، مع انخفاض مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، مقابل ارتفاع مساهمة صادرات النفط في الناتج المحلي الاجمالي ، والنمو في الناتج المحلي الإجمالي هو نمو غير مستقر؛ لاعتماده على إيرادات الصادرات النفطية المتذبذبة بسبب التقلبات في أسعار النفط العالمية.

Abstract

Trade Balance and Development of Non - Oil Exports in the Iraqi Economy for the Period (2010 - 2016)

The study aims at analyzing the reality of the trade balance and the contribution of non-oil exports to the Iraqi economy in the growth of the GDP for the period (2010-2016) with reference to the results of the oil exports in the development of the Iraqi economy. The study came out with a number of results, On one commodity, oil, with the contribution of non-oil exports to GDP, as opposed to the increase

in the contribution of oil exports to GDP, and the growth in GDP is unstable; for dependence on volatile oil export revenues due to fluctuations in the R global oil

.

المقدمة

مما لا ريب فيه أن تمتلك السلطات السياسية والاقتصادية مجموعة من الأدوات التي تستعين بها عند رسم سياستها الاقتصادية والمالية والنقدية ويعد ميزان المدفوعات واحداً من أهم هذه الأدوات، كما يعد من أهم المعايير التي تقاس بها الكثير من المؤشرات الاقتصادية ويعد الميزان التجاري أحد أهم الحسابات في ميزان المدفوعات لأنه يعكس أهم العلاقات الاقتصادية الدولية. وإن التجارة الخارجية وان تعددت تعاريفها وأهدافها، تبقى هي السبيل الأمثل لتصريف المنتجات من السلع المنتجة وغير منتجة في الدول الأخرى، فبتوسع المبادلات التجارية وزيادة عدد الصفقات الاقتصادية، نمت التجارة الخارجية وصارت تلعب دوراً هاما في اقتصاد الدول، أما ميزان المدفوعات يعكس العلاقات الاقتصادية الدولية، فهو يبين صافي تعامل اقتصاد بلد معين مع اقتصاديات العالم الخارجي، إذا كانت معظم المعاملات الجارية والرأسمالية لا تترجم بشروط السوق، لاسيما مع وجود تدخل السلطات الحكومية، فإن التوازن الخارجي يكون توازنا اصطناعيا، لهذا فإن التوازن الخارجي مرتبط بالتوازن الداخلي .وان لم يكن الميزان متوازنا، فهو حتما في وضعية اختلال، ولا نجد صعوبة في تحديدها ومعرفة صور هذا الاختلال وكذلك محاولة علاجه بعدة طرق.

أما الميزان التجاري هو أحد أهم مكونات ميزان المدفوعات، فالفائض في الميزان التجاري يعبر عن عوامل صحية في الاقتصاد المعني أما العجز في الميزان التجاري يكشف عن مواطن الضعف في اقتصاد البلد الذي يعانيه، فبهذا فهو يعد كمؤشر للقوة الاقتصادية للدولة، وتحقيق الرفاهية والكفاءة الاقتصادية.

فرضية البحث : يمكن صياغة فرضية الدراسة في شكل السؤال الآتي :هل تنجح سياسات الدولة العراقية خلال السنوات القادمة في التقليل من الاعتماد على النفط، ومواجهة تحديات تنويع القاعدة الاقتصادية؛ من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، وتسريع معدلات النمو لاسيما فيما يتعلق بزيادة نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي أم أن صادرات النفط سوف تستمر بتمثيل نسبة عالية من هذا الناتج؟

مشكلة البحث : رغم الأهمية التي يكتسبها الميزان التجاري كقوة دافعة للتنمية الاقتصادية

إلا أن هناك بعض المتغيرات والتحولات الاقتصادية التي يكون لها أثر على وضعيته و بالتالي يجب أخذها في الحسبان، ومن هنا نحاول أن نصوغ إشكالية البحث على النحو التالي :ما هي أهم التحليلات التي يمكن أن نقدمها للتغيرات التي طرأت على صادرات وواردات العراق خلال المدة(٢٠١٠-٢٠١٦).

هدف البحث : يهدف البحث إلى تحليل الميزان التجاري في الاقتصاد العراقي ،بعد تحليل التركيبة السلعية للميزان التجاري ومعرفة الدور الذي تلعبه كل من الواردات والصادرات النفطية وغير النفطية في تحديد وضعية الميزان التجاري، ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي .

منهجية البحث : تم تقسيم البحث إلى محورين تناول

المحور الأول/ الإطار ألمفاهيمي للميزان التجاري.

المحور الثاني /تحليل الميزان التجاري في العراق خلال المدة (٢٠١٠-٢٠١٦).

وأخيراً الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الأول/ الإطار ألمفاهيمي للميزان التجاري

أولاً/ مفهوم الميزان التجاري:

تعددت المفاهيم حول الميزان التجاري حيث أن مجملها تصب في سياق واحد، فيمكن تعريف الميزان التجاري بأنه الفرق بين قيمة صادرات دولة ما وقيمة وارداتها([١])،ويعرف بأنه ذلك الجزء من ميزان المدفوعات لدولة ما الذي يتعلق بالبضائع أو الأشياء الملموسة سواء كانت المستوردة أو المصدرة([٢])، ويقصد بالميزان التجاري أيضا رصيد العمليات التجارية، أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات .وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المألوف استخدامه حاليا؛ يمكن أن يكون الميزان التجاري موجبا أو سالبا، فإذا كان رصيده إيجابي فهو يعني أن كمية صادرات البلد من السلع والخدمات أكثر من وارداتها نقول إذا "فائض في الميزان "أو ما يسمى" الفائض التجاري"، وتعد كندا، ألمانيا اليابان أمثلة عن الميزان التجاري الإيجابي، أي أنها تتمتع باقتصاد مستقر، أما إذا كان رصيد الميزان التجاري سلبي فهو يعني أن كمية صادرات البلد من السلع والخدمات أقل من وارداتها نقول إذا أنه لا يصدر بالقدر الكافي وهذا ما يسمى" بالعجز التجاري ولا ينبغي بالضرورة أن ينظر إلى هذا المفهوم بنظرة سلبية بل كحدث دوري متصل بالدورة الاقتصادية، فالبلدان ذات الاقتصاد المتنامي مثل الولايات المتحدة الأمريكية وهونغ كونغ وأستراليا تعاني عجز تجاري وهذه الدول لها القدرة لمواجهة الطلب المحلي الضخم في فترات الرواج الاقتصادي، فالميزان التجاري السلبي هو أمر أكثر صعوبة في البلدان الفقيرة التي تعتمد في نموها واقتصادها على الاستثمار الأجنبي([٣]).

ومما سبق يمكن تعريف الميزان التجاري على أنه ذلك الحساب الذي تسجل به كافة العمليات اللاسيما بانتقال السلع والخدمات من الدولة إلى خارجها، ويمكن أن يكون في حالة فائض أو عجز.

ثانياً/ مفهوم الصادرات والواردات

الميزان التجاري يتمثل في الصادرات والواردات، لهذا سيتم التعرف على مفهوم كل من الصادرات والواردات، فلقد أخذت مفاهيم الصادرات والواردات مفاهيم متعددة فهي تمثل كافة أنواع السلع والخدمات التي تصدر أو تستورد. تعرف الصادرات على أنها ذلك الجزء من الناتج المحلي الإجمالي المباع إلى العالم الخارجي بمعنى آخر

تمثل جزءً من الطلب على الناتج المحلي الإجمالي (٤) فالصادرات تعرف بأنها سلع وخدمات وأصول رأسمالية تباع إلى دول خارجية متحركة من الدول المنتجة لها، ويمكن أن تكون تدفقات سلعية وخدمية وقد تكون تدفقات لأصول رأسمالية مع العلم أن هيكل الصادرات يشمل على جانبين هما التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات (٥)، حيث يعد التركيب السلعي عن طبيعة التركيب الهيكلي للاقتصاد القومي فكلما تنوعت مكوناته السلعية وتوزعت أهميتها النسبية على أكبر عدد من السلع المصدرة، دلت على تطور الهيكل الإنتاجي، وقلت المخاطر التي تواجهها صادرات الدولة في الحصول على العوائد الأجنبية .وعلى عكس ذلك فكلما انخفضت المكونات السلعية للصادرات و ارتفعت درجة تركزها، دلت على تخلف الهيكل الإنتاجي .أما التوزيع الجغرافي للصادرات فهو يعبر عن وجهة الصادرات نحو الأسواق الخارجية، لذلك فكلما تركزت هذه الصادرات في أسواق محدودة ارتباطا بتصاعد درجة تركزها السلعي، دلت على حالة التبعية للاقتصاد القومي فضلا عن حالة التخلف(٦).

أما الواردات فيمكن تعريفها على أنها الجزء من الناتج الوطني للدول الأخرى والذي يتم استعماله في حدود هذه الدول عن طريق تدفق استيراد السلع والخدمات من خارج حدود هذه الدول، حيث يتم بيع هذه السلع إلى المواطنين داخل الدولة، و تصب قيمة هذه السلع في مصلحة الدولة الأجنبية المنتجة لهذه السلع (٧) ،فالواردات من السلع والخدمات هي جميع السلع والخدمات المقدمة من غير المقيمين للمقيمين بمقابل(٨) حيث أن زيادة الواردات سوف تؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية لذلك فإنها تطرح من قيمة الناتج المحلي الاجمالي الذي يمثل فقط الإنتاج المنتج داخل حدود البلد(٩) أن تحليل الهيكل السلعي للواردات له أهمية في بيان طبيعة تطور الاقتصاد القومي و درجة ارتباطه وتبعيته للخارج، فإنه يعبر كذلك عن حقيقة توجهات

السلطة السياسية في مواجهة ظاهرة التخلف والتبعي ([١٠])،ويتم تسجيل حركة الصادرات والواردات من الدولة واليها، حيث تسجل صادراا السلع في حساب دائن وواردات السلع في حساب مدين([١١])

ثالثاً :أقسام الميزان التجاري و أثره الاقتصادي

ينقسم الميزان التجاري إلى قسمين، الأول هو الميزان التجاري السلعي أما الثاني الميزان التجاري الخدمي والتجاري السلعي أو كما يطلق عليه أيضا ميزان التجارة المنظورة الذي يتم من خلاله تسجيل قيمة المعاملات في السلع المادية سواء كانت صادرات أم واردات، ويعد هذا الحساب من أكثر الحسابات أهمية في المعاملات الدولية، حيث تسجل فيه الصادرات من السلع المادية(أرز ،خضروات منسوجات، أجهزة كهربائية...الخ)بقيد دائن، أما الواردات من السلع(سيارات، معدات، قمح)بقيد مدين.([١٢])،أما الميزان التجاري الخدمي ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة غير المنظورة، وتضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول (النقل، السياحة، التأمين، دخول العمل، عوائد رأس المال)[١٣] ، أما بالنسبة للأثر الاقتصادي للميزان التجاري فهناك أثرين الأول هو الفائض والثاني هو العجز ، وعلى الرغم من أن الميزان التجاري ليس إلا جزءا من ميزان المدفوعات ولا يشمل صفقات الخدمات و الأموال. ويعد مع ذلك ذا دلالة كبيرة في رصيده الإيجابي والسلبي .

فعندما تتجاوز قيمة الصادرات قيمة الواردات في الميزان التجاري هذا يعبر عليه بالعجز ، وهو يعبر عن عوامل صحية في الاقتصاد المعني، فهو يشير أولا إلى الطاقة الإنتاجية الواسعة والفائضة عن الحاجات الداخلية، كما يشير إلى القدرة التراكمية للسلعة المصدرة، وهذا يعني أن الكفاءة في عملية الإنتاج من حيث التكلفة و الجودة والتلاؤم مع الأذواق في السوق الخارجية وبما يفوق السلع المماثلة الآتية من البلدان الأخرى، كما يعني الفائض حصول البلد المعني على عملة أجنبية يضيفها إلى احتياطاته من هذه العملة لضمان تمويل مستورداته و تسديد التزاماته الخارجية و تقوية مكانة عملته في أسواق الصرف الدولية والمحافظة على قيمتها الشرائية، كما يعني تشغيل اليد العاملة التي لولا القدرة على التصدير لما أمكن تشغيلها، كما يعني الاستمرار في بناء قدرات إنتاجية جديدة لتوسيع طاقات البلد لتلبية حاجاته وزيادة صادراتة[١٤]، ويمثل عجز الحساب الجاري تحويلا حقيقيا إلى الأجانب أي زيادة قيمة السلع والخدمات المستوردة من الخارج عن قيمة الصادرات إلى الخارج ([١٥]) ،وهو يكشف عن مواطن الضعف في اقتصاد البلد الذي يعانيه ويعبر عن قصور الطاقات الإنتاجية فيه عن تلبية حاجاته، الأمر الذي يضطره إلى الاستيراد لتوفير هذه الحاجات، كما أن نوعية المواد المستوردة تكشف عن طبيعة الهيكل الإنتاجي،

فاستيراد المواد الغذائية يبين قصور إنتاج الغذاء فيه عن توفير متطلبات الأمن الغذائي، واستيراد الآلات والتجهيزات يكشف عن قصور صناعة الآلات و التجهيزات فيه، كما أن العجز المستمر في الميزان التجاري يستنزف احتياطات البلد من العملات الأجنبية و يؤدي به إلى الاستدانة من الخارج، كما أن العجز يؤدي بالنهاية إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية و قوتها الشرائية مما يحدث أزمات اقتصادية و اجتماعية غير مرغوبة([١٦]) .وأخيراً إذا كان هناك توازنا أو فائضا في الميزان التجاري فإن هذا يشير إلى اعتماد الدولة على مواردها الذاتية، أما إذا كان عجز فهذا يشير إلى أن الدولة لا تعتمد على مواردها الذاتية([١٧]).

المبحث الثاني/ تحليل الميزان التجاري في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠١٠ -٢٠١٦)

أولاً-تحليل تطور التجارة الخارجية للعراق للمدة(٢٠١٠-٢٠١٦)

١-تحليل تطور التجارة الخارجية في العراق

سجل حجم التجارة الخارجية في العراق (الصادرات مضافاً إليها الاستيرادات انخفاضاً في معدلات نموها لعام ٢٠١٤ بنسبة (-٨%) وبمقدار (١٣,٩) تريليون دينار لتبلغ مايقارب (١٦٠) ترليون دينار عام ٢٠١٤ مقارنة مع(١٧٣,٩) تريليون دينار عام ٢٠١٣ حيث انخفضت الصادرات بمبلغ (٦,٧) تريليون دينار وبنسبة انخفاض (-٦,٤) لتسجل عام ٢٠١٤(٩٧,٩) تريليون دينار مقارنة مع عام ٢٠١٣ البالغة(١٠٤,٧) تريليون دينار بسبب انخفاض أسعار النفط التي وصلت إلى (٩٦,٨) دولار/ برميل الواحد عام ٢٠١٤ مقارنةً مع معدل سعره في عام ٢٠١٣ والذي وصل إلى (١٠٢,٦) دولار/برميل،أما الاستيرادات على أساس سيف فسجلت هي الاخرى انخفاضاً في مبالغها بما يقارب (٧,٢) ترليون دينار لتبلغ

(٦٢) ترليون دينار عام ٢٠١٤ وبنسبة انخفاض(-١٠,٤%) بالمقارنة مع عام ٢٠١٣ البالغ (٦٩,٢) تريليون دينار، ونتيجة لذلك انخفض حجم التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية الى (٦١,٤%) عام ٢٠١٤ مقارنة مع (٦٤,١%) عام ٢٠١٣ ، ساهمت نسبة الصادرات منها (٣٧,٦%) إما الاستيرادات فقد ساهمت بنسبة ((٢٣,٨%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية . كما سجل الميزان التجاري (الصادرات مطروحاً منها الاستيرادات)فائضاً مقداره (٣٥,٩) تريليون دينار وبنسبة (١٣,٨%) من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠١٤.

الجدول (١)يبين حجم التجارة الخارجية في العراق خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦

مليار دينار

	٢٠١٥	النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي% بالسعار الجارية	٢٠١٦	النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي% بالسعار الجارية
التجارة الخارجية	١٧٣٨٧٠,٤	%٦٤,١	١٥٩٩٢٦,٢	%٦١,٤
الصادرات	١٠٤٦٦٩,٥	%٣٨,٦	٩٧٩٢١,٢	%٣٧,٦
الاستيرادات	٦٩٢٠٠,٩	%٢٥,٥	٦٢٠٠٤,٤	%٢٣,٨
الناتج المحلي الاجمالي	٢٧١٠٩١,٨	–	٢٦٠٦١٠,٤	–

المصدر/ وزارة المالية ،البنك المركزي العراقي،المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠١٦، ص٩٠-٩٦.متاح على الموقع http://www.cbi.iq

جدول(٢)الصادرات والواردات في الاقتصاد العراقي للمدة(٢٠١٠-٢٠١٦)

مليون دولار أمريكي

السنة	الصادرات الإجمالية(فوب)	الواردات الإجمالية (سيف)
٢٠١٠		
٢٠١١	٧٦،٦٨١	٤٧،٨٠٣
٢٠١٢	٩٤،٢٠٩	٥٩،٠٠٦
٢٠١٣	٨٦،٧٦٨	٥٩،٣٤٩
٢٠١٤	٨٣،٩٨١	٥٣،١٧٧
٢٠١٥	٤٩،٣٢٠	٥٢،٠٠٠
٢٠١٦		
معدل النمو المركب للمدة٢٠٠٥-٢٠١٦		

المصدر/ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ظبي، الامارات ، سنوات مختلفة ، سفحات مختلفة .عام ٢٠١٦ – صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ظبي، الامارات ، ٢٠١٦،ص٣٥٤.متاح على الموقع http://www.amf.org.ae/ar

جدول(٣) مؤشر كفاءة التجارة لعام ٢٠١٦

	قيمه الصادرات مليون دولار	النسبه من صادرات العالم %	ترتيب مؤشر كفاءة التجارة
المنتجات الزراعيه	١١٥	٥،٥١	١٣٤
المنتجات الصناعيه			
المنتجات الخشبيه			
المنسوجات والغزل			
المنتجات الكيمياويه	٢٥،٦٠٠	٥	١٣٣
المنتجات الجلديه			
الصناعات الاساسيه			
المنتجات المعدنيه	٨٤،٩٣١	٢،٥٣	١٢
معدات غير الكترونيه			
صناعه تكنولوجيا المعلومات			
معدات الكترونيه			
معدل النقل			
الملابس الجاهزة			
الصناعات المتنوعه			

المصدر/ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ظبي، الامارات ، سنوات مختلفة ، سفحات مختلفة .

صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ظبي، الامارات ، ٢٠١٦،ص٣٥٤.متاح على الموقع http://www.amf.org.ae/ar

جدول(٤) الصادرات و الواردات البينيه للعراق مع الدول العربيه (٢٠١٠-٢٠١٥)

مليون دولار امريكي

السنوات	الصادرات البينيه فوب	الواردات البينيه سيف
٢٠١٠	١،٨٠٥٣٠١	١٠،٩٤٣٠٩
٢٠١١	٢،٨٥٢،٦	١١،٩٠٢،٩
٢٠١٢	٣،١٥٦،٠	١٢،٨١٦،٠
٢٠١٣	٣،٠٠٧،٠	١٢،٨٩١،٠
٢٠١٤	٣،١٢٨،٩	١٥،٩٩٨،٠
٢٠١٥	٢،٨١٦،٨	٩،٨٢٦،٠
معدل التغير السنوي% ٢٠١١-٢٠١٥	٣،١	٢،٦
معدل التغير % ٢٠١٥	١٠،٠	١٥،٧

المصدر/ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ظبي، الامارات ، سنوات مختلفة ، سفحات مختلفة .

صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ظبي، الامارات ، ٢٠١٦،ص٣٥٤.متاح على الموقع http://www.amf.org.ae/ar

جدول(٥) الصادرات السلعيه فوب في العراق مليون دولار امريكي

السنه	الصادرات السلعيه فوب	الواردات السلعيه فوب
٢٠١٠	٥١،٦٦٤،٥	٣٧،٣٢٨،٠
٢٠١١	٧٩،٦٨٠٠،٥	٤٠،٦٣٢،٥
٢٠١٢	٩٤،٢٠٨،٦	٥٠،١٥٥،٠
٢٠١٣	٨٩،٧٦٨،٢	٥٠،٤٤٧،٠
٢٠١٤	٨٣،٩٨١،٠	٤٥،٢٠٠،٠
٢٠١٥	٤٦،٠٠٠،٠	٣٤،٠٠٠،٠
٢٠١٦		

المصدر/ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ظبي، الامارات ، سنوات مختلفة ، سفحات مختلفة .

صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ظبي، الامارات ، ٢٠١٦،ص٣٥٤.متاح على الموقع http://www.amf.org.ae/ar

٢-أهم الشركاء التجاريين للتجارة الخارجية في العراق

تعد التجارة الخارجية إحدى أهم حلقات ربط الدول مع العالم الخارجي تتحول عبرها الدول من كيانات معزولة إلى نسيج متكامل يرتبط بعلاقات تأثير متبادل كل حسب وزنه وتنوع شركائة التجاريين([١٨]) ، فبالنسبة إلى تجارة العراق مع أهم الشركاء التجاريين خلال ٢٠١٤ فقد كانت كما مبينة في الجدول (٢)

جدول(٦) تطور حجم التجارة الخارجية مع أهم الشركاء التجاريين لعامي ٢٠١٣و٢٠١٤

مليار دينار

الدولة	٢٠١٣		٢٠١٤		المساهمة في إجمالي الصادرات%	المساهمة في إجمالي الواردات%
	الصادرات	الاستيرادات	الصادرات	الاستيرادات		
الدول العربية	٤٠٨٢,٢	١٦٥٣٨,٥	٣٨١٩,٨	١٤٨١٨,٧	٣,٩	٢٣,٩
دول الاتحاد الأوربي	١٦٢٢٣,٧	٩٨٢٧,٠	١٥١٧٧,٨	٨٨٠٤,٥	١٥,٥	١٤,٢
دول أوربا الغربية	٠	٦٩٢,٦	٠	٦٢٠,٣	٠,٠	١,٠
دول أوربا الشرقية	٠	١٦٦٠,٤	٠	١٤٨٧,٨	٠,٠	٢,٤
الدول الآسيوية	٦٤١٦٢,٦	٣٥٧٠٧,٦	٦٠٠٢٥,٧	٣١٩٩٥,٠	٦١,٣	٥١,٦
دول إفريقيا عدا العربية	٠	٠	٠	٠	٠,٠	٠

دول أمريكا الشمالية	١٩٣٦٣,٨	٣٢٥٢,٠	١٨١١٥	٢٩١٥,٠	١٨,٥	٤,٧
دول أمريكا الوسطى	٠	٠	٠	٠	٠,٠	٠
دول أمريكا الجنوبية	٨٣٧,٢	٦٢٢,٦	٧٨٣,٥	٥٥٧,٤	٠,٨	٠,٩
دول اوقيانوسيا	٠	٩٠٠,٢	٠	٨٠٥,٧	٠,٠	١,٣
المجموع	١٠٤٦٦٩,٥	٦٩٢٠٠,٩	٩٧٩٢١,٨	٦٢٠٠٤,٤	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر /وزارة المالية ،البنك المركزي العراقي،المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠١٦، ص٩٠-٩٦.متاح على الموقع http://www.cbi.iq

تعد أسواق الدول الآسيوية من أهم الأسواق الرئيسة لصادرات العراق وقد استحوذت على ما نسبته (٦١,٣%) من إجمالي الصادرات العراقية ثم دول أمريكا الشمالية والاتحاد الأوربي بنسبة (١٨,٥،١٥,٥)% على التوالي من أجمالي صادرات العراق، فيما بلغت نسبة مساهمة صادرات العراق إلى أجمالي الدول العربية (٣,٩%)، أما النسبة المتبقية البالغة (٠,٨%) فكانت إلى أمريكا الجنوبية كما موضح في الجدول(٢) .

إما فيما يتعمق بأستيرادات العراق من الشركاء التجاريين حيث احتلت الدول الأسيوية أعلى نسبة مساهمة لتبلغ (٥١,٦%) يليها استيرادات العراق من الدول العربية بنسبة(٢٣,٩%) ثم دول الاتحاد الأوربي بنسبة (١٤,٢%) إما نسبة استيرادات العراق من دول أمريكا الشمالية فقد بلغت (٤,٧%) من أجمالي الاستيرادات ، اما بقية الدول(أوربا ، الشرقية، اوقيانوسيا، أوربا الغربية أمريكا الجنوبية) فقد بلغت نسب مساهمتها على التوالي (٢,٤، ١,٣ ، ١,٠ ، ٠,٩) 32

إجمالي الاستيرادات كما يوضحة الجدول (٢).

ثانياً/ تحليل تطور الصادرات للمدة(٢٠١٠-٢٠١٦)

التركيب السلعي لصادرات العراق

سجلت فقرة الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها والتي تضم(النفط الخام، المنتجات النفطية والكبريت والفوسفات)أعلى نسبة مساهمة من إجمالي الصادرات العراقية مسجلة نسبة(٩٩,٢%) ،فيما سجلت بقية الفقرات (المواد الغذائية والحيوانات الحية،المواد الخام غير الغذائية، سمع مصنوعة ومصنفة حسب

المادة ومكائن ومعدات النقل) النسبة المتبقية البالغة (٠،٨%) كما مبين في الجدول(٣)

جدول(٧) الهيكل السلعي للصادرات والاستيرادات في العراق لعامي ٢٠١٣و ٢٠١٤

السلعة	٢٠١٣ الصادرات	٢٠١٤ الصادرات	الأهمية النسبية% للصادرات	٢٠١٣ للواردات	٢٠١٤ للواردات	الأهمية النسبية% للواردات
المواد الغذائية والحيوانات الحية	٢٩٢,٧	٢٧٤,٠	٠,٣	٣٧٣٧,٠	٣٣٤٨,٧	٥,٤
المشروبات والتبغ	٠	٠	٠	٩٠٠,١	٨٠٥,٧	١,٣
المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	١٥٧,٤	١٤٦,٩	٠,٢	١٢٤٥,٣	١١١٥,٩	١,٨
الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها	١٠٣٨٨٤,٨	٩٧١٨٧,٣	٩٩,٢	٢٢،٥٩٠،٢	٢٨،١١٥،٠	٧،٨٦٠،٢
الزيوت والشحوم النباتية والحيوانية	٠	٠	٠	٢٤،٤٢٨،٠	٣٩،٨٧٤،٠	١١،٨٧١،٠
المواد الكيمياوية	١٠,٥	٩,٣	٠,٠	٤،٩٠٠،٠	٢٢،٠٠٠،٠	١٤،١٠٠،٠

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة المالية ،البنك المركزي العراقي،المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠١٦، ص٩٠-٩٦.متاح على الموقع http://www.cbi.iq

ثالثاً/ تحليل تطور الواردات للمدة(٢٠١٠-٢٠١٦)

١- التركيب السلعي للاستيرادات العراقية

سجلت فقرة المكائن ومعدات النقل أعلى نسبة مساهمة في إجمالي الاستيرادات خلال عام٢٠١٤ اذ بلغت نسبة مساهمته (٣٨,٥%)، يليها فقرتي (المصنوعات المتنوعة و(السلع مصنوعة ومصنفة حسب المادة) لتسجل نسبة (١٥,٨%) ،(١١,٤%) على التوالي من إجمالي الاستيرادات ، فيما سجلت فقرات (الوقود المعدنية وزيوت التشحيم)، (المواد الكيماوية)، (الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية) و(المواد الغذائية والحيوانات الحية) نسب (٩,٨، ٦,٧ ،٦,٤، ٥,٤)% على التوالي، إما بقية الفقرات(السمع والمعاملات غير المصنفة)،(المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود)وفقرة(المشروبات والتبغ)النسب المتبقية البالغة (٢,٩، ١,٨، ١,٣)% على التوالي من إجمالي الاستيرادات وكما موضح في الجدول(٣)

بما أن الميزان التجاري هو أحد مكونات ميزان المدفوعات فيجب التطرق إلى ميزان المدفوعات ومكوناته

أ-ميزان المدفوعات

حققت مؤشرات القطاع الخارجي تحسنا ملحوظا خلال عام ٢٠١٤ وذلك على الرغم وبنسبة (١٠,٩%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال عام ٢٠١٤ بالمقارنة مع فائض بلغ (٢٢٥٩٠,٣) مليون دولار وبنسبة (٩,٧%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام٢٠١٤ ، وتحقق هذا الفائض نتيجة لتقلص العجز في حسابي صافي الخدمات والدخل الثانوي بنسبتي (٦,٢، ٣٥) على التوالي إما المعاملات الرأسمالية فقد أسفرت عن عجزاً بمقدار(٩,٥) مليون دولار نتيجة للتحويلات الرأسمالية المحولة للعراقيين إلى ذويهم في الخارج(أرث من الظروف السياسية والأمنية التي يمر بها البلد، فقد أظهرت مؤشرات ميزان المدفوعات فائضا في صافي الحساب الجاري (الذي يعكس سلوك الدولة من خلال الموازنة العامة للدولة وسلوك القطاع الخاص حيث سجل(٢٤٤٢٧,٩) مليون دولار لعام ٢٠١٤)، إما الحساب المالي فقد سجل عجزاً بمقدار (١٥٤٥٦,١) مليون دولار على الرغم من تحقق فائضا في صافي الاستثمار الأخر بمقدار(٥٤٨٢,٢) مليون دولار وقد افضت التطورات السابقة عن تسجيل ميزان المدفوعات عجزاً بلغ (١١٨٧١,٢) مليون دولار لعام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣ والذي حقق فائضا بلغ (٧٨٦٠,٩)مليون دولار، وقد أسهمت عدة عوامل في تسجيل هذا العجز وكما مبين أدناه

من خلال استعراض لمكونات ميزان المدفوعات جدول.

ب-الميزان التجاري

١- انخفاض فائض الميزان التجاري لعام ٢٠١٤ بنسبة (-١,٤%) قياسا بعام ٢٠١٣ ليبلغ (83780.8)مليون دولار والذي يعزى إلى انخفاض قيمة الصادرات المتأتية من ايرادات النفط وبنسبة (-٦,٦%) إذ سجلت الصادرات الكمية(٨٣٩٨٠,٩) مليون دولار اغلبها جاء عن عوائد تصدير النفط الخام البالغة(٨٣٥٨٣,٨) مليون دولار، كما بلغت صادرات المنتجات النفطية (٢٥٩,٢) مليون دولار، فضلاً عن(١٨٢,٩) مليون دولار قيمة الصادرات الأخرى ، بالمقابل فقد سجلت الاستيرادات الكلية مبلغاً مقداره (٥٣١٧٦,٦) مليون دولار على أساس سيف و (٤٥٢٠٠,١) مليون دولار على أساس فوب، منها (١٧٢٠٩,٢)مليون دولار تمثل الاستيرادات الحكومية و (٢٧٩٩٠,٩) مليون دولار تمثل استيرادات القطاع الخاص وعلى أساس فوب، حيث تم استقطاع نسبة (١٥%) من قيمة الاستيرادات الكلية(سيف) والتي تمثل قيمة الشحن والتأمين.

٢- انخفاض العجز في حساب الخدمات بنسبة (٦,٢%) ليسجل (١٠٦٥٩,٣) مليون دولار لعام ٢٠١٤ مقابل (١١٣٦٠,٢) مليون دولار لعام ٢٠١٣، ويعزى هذا الانخفاض إلى انخفاض إجمالي الاستيرادات الكلية الأمر الذي انعكس في انخفاض قيمة الشحن والتامين والتي بلغت (٧٩٧٦,٥) مليون دولار كون العراق من البلدان المتلقية لأغلب أنواع الخدمات لاسيما خدمات النقل والتأمين والمالية، إما المقبوضات فقد سجلت ارتفاعا بنسبة (٢٥,٣%) إذ سجلت مبلغ (٤١٣١,٠) مليون دولار في عام ٢٠١٤ مقابل(٣٢٩٨,٠) مليون دولار عام ٢٠١٣.

٣- سجل صافي حساب الدخل الأولي عجزاً مقداره(٥٣٠,٨) مليون دولار، إذ سجل جانب المقبوضات لدخل الاستثمار مبلغاً مقداره (٢٦٥,٧) مليون دولار، في حين سجل جانب المدفوعات مبلغاً مقداره (٨٣٢,٣) مليون دولار بضمنها الفوائد المدفوعة للخارج عن القروض الممنوحة إلى العراق البالغة(٥٦٦,٨) مليون دولار، فيما حقق صافي تعويضات العاملين فائضاً مقداره(٣٥,٨)مليون دولار.

٤- انخفض العجز المسجل في حساب الدخل الثانوي بنسبة (٣٥%) ليبلغ (٣١٦٢,٨) مليون دولار في عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣ والذي سجل (٤٨٦٥,٣) مليون دولار وقد جاء ذلك نتيجة لانخفاض العجز في صافي التحويلات الرسمية والبالغة(٣٢٥٤,٧) مليون دولار نتيجة لعدم استقطاع نسبة ((٥%) من الإيرادات المتحققة عن صادرات العراق من النفط الخام كتعويضات عن حرب الخليج للفصل الرابع من عام ٢٠١٤، إما فائض

التحويلات اللاسيما فقد سجل مبلغاً مقداره (٩١,٩) مليون دولار والتي تضم تحويلات العاملين خارج موطنهم الأصلي لأكثر من سنة فضلاً عن المساعدات العائلية المحولة من قبل غير المقيمين إلى ذويهم.

ج–الحساب الرأسمالي

سجل صافي حساب التحويلات الرأسمالية عجزاً مقداره (٩,٥) مليون دولار، حيث يمثل الجانب الدائن من هذا الحساب المساعدات والتحويلات الرأسمالية المقدمة إلى العراق من الخارج والذي سجل مبلغ مقداره (١) مليون دولار لعام ٢٠١٤ ، أما الجانب المدين من هذا الحساب فقد سجل (١٠,٥) مليون دولار والذي يمثل التحويلات الرأسمالية إلى الخارج .

د– صافي الحساب المالي

سجل هذا الحساب عجزاً مقداره (١٥٤٥٦,١) مليون دولار والذي جاء نتيجة لارتفاع العجز في كل من :–

١–صافي الاستثمار المباشر حيث سجل عجزاً مقداره (٤٥٤٠,٣) مليون دولار والذي يعزى إلى زيادة معاملات الاستثمار الأجنبي في الداخل والبالغة (٤٧٨١,٨) مليون دولار في حين سجلت معاملات الاستثمار المباشر للعراقيين في الخارج مبلغاً وقدره (٢٤١,٥) مليون دولار .

٢ –سجل صافي استثمارات الحافظة عجزاً مقداره (٤٥٢٦,٨) مليون دولار وجاء هذا العجز نتيجة لانخفاض موجودات الحكومة العراقية في المحفظة الاستثمارية في الخارج بمقدار (٤٤٩٨,٣) مليون دولار، إما المطلوبات فقد بلغت (٢٥,١) مليون دولار .

٣–سجل صافي الاستثمار الأخر فائضا بقيمة (٥٤٨٢,٢) مليون دولار والناجمة عن زيادة موجودات العراق في الخارج .

٤– سجلت الأصول الاحتياطية انخفاضاً بلغ (١١٨٧١,٢) مليون دولار لعام ٢٠١٤ والذي يعزى إلى انخفاض الموجودات الأجنبية من العملة والودائع والأوراق المالية والتي بلغت(١٣٠٧٩,٦) مليون دولار مقارنة بعام ٢٠١٣ والذي حققت فيه فائضاً بقيمة (٧٥٥٠,٣) مليون دولار .

٥– سجلت فقرة صافي السهو والخطأ مبلغاً قدره (٣٩٨٧٤,٥) مليون دولار، وقد ظهرت هذه الفقرة بإشارة سالبة مما يعني إن هناك معاملات مدينة لم تسجل في ميزان المدفوعات، أو إن هناك معاملات تخص الاستيرادات سواء الحكومية أو للقطاع الخاص لم تغطى بالكامل، وربما تفسر إن هناك قيود دائنة قدرت أكثر من قيمتها .

جدول(٨) ميزان المدفوعات ونسبه رصيد الميزان التجاري في العراق إلى الناتج المحلي الإجمالي(٢٠١٠-٢٠١٦) مليون دولار أمريكي

السنه	الميزان التجاري	ميزان السلع و الخدمات	صافي التحويلات الجارية	الميزان الجاري	بنود صافي	الميزان الكلي	نسبه رصيد الميزان التجاري إلى الناتج	نسبه رصيد الميزان الجاري إلى الناتج
٢٠١٠	١٤،٤٣٦،٠	٨،٩٨٥،١	٢،٥٠٧،٣	٦،٤٧٧،٨	٧،٩٤٦،١	٦،٢٦٦،٠	٣١،٩	٨،٦
٢٠١١	٣٩،٠٤٨،٠	٣٠،٥١٤،٦	٤،٣٨٦،٠	٢٦،١٢٨،٦	٣،١٨٩،٠	١٠،٣٩٣،٦	٢٤،٧	١٦،٥
٢٠١٢	٤٤،٠٥٣،٦	٣٤،٦٥٤،٠	٥،١١٢،٠	٢٩،٥٤٢،٠	٤،١١٨،٠	٩،٢٥٥،٠	٢٣،٦	١٥،٩
٢٠١٣	٣٩،٣١٢،٢	٢٧،٤٥٥،٢	٤،٨٦٥،٠	٢٢،٥٩٠،٢	٢٨،١١٥،٠	٧،٨٦٠،٢	–	–
٢٠١٤	٣٨،٧٨١،٠	٢٧،٥٩١،٠	٣،١٦٣،٧	٢٤،٤٢٨،٠	٣٩،٨٧٤،٠	١١،٨٧١،٠	١٩،٠	١٠،٩
٢٠١٥	١٢،٠٠٠،٠	٤،٥٠٠،٠	٩،٥٠٠،٠	٤،٩٠٠،٠	٢٢،٠٠٠،٠	١٤،١٠٠،٠	٢٠،١	١٢،٧
٢٠١٦								

المصدر/ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، الإمارات ، سنوات مختلفة ، صفحات مختلفة .

صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، الإمارات ، ٢٠١٦،ص٣٥٤.متاح على الموقع http://www.amf.org.ae/ar

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً/ الاستنتاجات

١-يمثل الميزان التجاري الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات من السلع والخدمات ويتمتع الميزان التجاري بفائض عندما تتجاوز قيمة الصادرات قيمة الواردات ،وعندما تتجاوز قيمة الواردات قيمة الصادرات يعاني الميزان التجاري من عجز، وفي حال تساوي الواردات مع الصادرات يكون الميزان التجاري في حالة توازن.

٢-إن الميزان التجاري يدل على الاختلافات في الواردات و الصادرات من البضائع في البلد خلال العام . إذا كانت قيمة صادراتها خلال فترة تتجاوز قيمة وارداتها فإنه يطلق عليها الفائض في الميزان التجاري ، و إذا كانت قيمة الإجمالي للواردات تتجاوز إجمالي قيمة الصادرات خلال فترة العجز الضخم في الميزان التجاري . وميزان التجارة المواتية التي تشير إلى حالة الاقتصاد في البلاد.

٣-أما ميزان المدفوعات فهو أكثر شمولية، إذ إنه يأخذ بعين الاعتبار قيم كل المبادلات الدولية وبذلك فإنه يشمل بالإضافة إلى الصادرات والواردات من السلع والخدمات مجموع الاستثمارات المالية والغير المالية والمنح والإعانات اللاسيما والعامة ومثله مثل الميزان التجاري فهو يمكن أن يكون في حالة عجز أو فائض.

٤-أثرت الصدمة المزدوجة المتمثلة في احتلال كيان داعش وهبوط أسعار النفط تأثيراً سلبياً على الاقتصاد منذ منتصف عام ٢٠١٤، حيث انكمش الاقتصاد غير النفطي انكماشاً عميقاً بسبب الحرب ضد داعش والإجراءات المستمرة لضبط أوضاع المالية العامة.

٥-قامت السلطات الحكومية بمزيج من تصحيح أوضاع المالية العامة والتمويل والإصلاحات الهيكلية لتحقيق استقرار الاقتصاد وحماية الإنفاق الاجتماعي وتقديم الخدمات العامة. ومن شأن ارتفاع إنتاج النفط والاستثمارات وتطبيق إصلاحات هيكلية وبرنامج صندوق النقد الدولي وتحسن الوضع الأمني من اجل أن يدعم النمو في عام ٢٠١٦.

ثانياً/ التوصيات

١- ضرورة العمل على تنويع قاعدة الصادرات، وبالأخص الصادرات التي يتمتع فيها الاقتصاد العراقي بميزة نسبية، مثل الصناعات القائمة على مدخلات قطاع النفط، وهي البتروكيماويات.

٢- السعي في إيجاد مصادر بديلة للدخل والناتج المحلي الإجمالي، وتقليل الاعتماد على

الإيرادات النفطية كمصدر لتمويل مشروعات التنمية.

٣- العمل على تطوير قطاع النفط نفسه، وتدريب العمالة المستخدمة فيه؛ لرفع مستوى الإنتاجية،وخلق قاعدة للتطور التكنولوجي المحلي المطلوب.

٤- تنويع الهيكل الإنتاجي، من خلال خلق قطاعات جديدة مولدة للدخل؛ بحيث يخفف الاعتماد على القطاع النفطي، وكذلك فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى من تلك المجالات النفطية التي لا يتعدى العمل الإنتاجي بها مرحلة أو مرحلتين فقط، كما هو الحال في عمليات تكرير النفط وتنقيته من الشوائب.

٥- لابد من الإدراك بأن ثروة الاقتصاد االعراقي، والمتمثلة في امتلاكه لمورد ناضب (هو النفط)، لن تمكنه من تحقيق التنمية المستمرة والمستدامة، ما لم يطور في إمكاناته وقدراته في القطاعات غير النفطية.

٦- ضرورة تبني سياسة توسيع قاعدة القطاعات التصديرية بدلا من التركيز على تصدير النفط الخام في صورته الأولية، التي تتسم بعدم استقرار أسعارها في الأسواق الدولية، والعمل على توسيع القطاع الصناعي، والقطاعات الخدمية، والاهتمام في نفس الوقت بعنصري التدريب والتأهيل في هذه القطاعات.

٧- العمل على رفع القدرة الإنتاجية والقدرة التنافسية للاقتصاد العراقي لتقليل الاعتماد على قطاع النفط في توليد الناتج المحلي الإجمالي والدخل الإجمالي.

٨- التوسع في عقد الاتفاقيات وتوقيع العقود التصديرية طويلة الأجل بين العراق والعالم الخارجي؛ وصولا إلى تحقي الاستقرار والثبات في الدخل الناتج عن التصدير.

٩- الاعتماد الكلي على صادرات النفط لن يحقق النمو الاقتصادي المستقر المطلوب، وبالتالي لابد من تنويع مصادر الدخل وإيجاد بدائل إستراتيجية تساعد على التقليل من الاعتماد على النفط، وما يصاحبه من تقلبات في الأسعار ، ومن هذه البدائل تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى، ومن أهمها القطاع الصناعي

الهوامش

[١] **جيمس جوارتني**، ريجارد استروب، ترجمة وتعريب عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، الاقتصاد الكلي، دار المريخ للنشر الرياض، ١٩٩٩ ، ص١٢١.

[٢] جمال عبد الناصر، المعجم الاقتصادي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦ ، ص197 .

[٣] عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان،الجزائر، ٢٠١٢ ، ص22 .

[٤] عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ٢٠٠٠ ، ص ١٣٠.

[٥] داود حسام علي، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الثانية، ٢٠١١ ، ص١٤٥.

[٦] حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد، الاقتصاد الجزئي و الاقتصاد الكلي ، دار زه ا رن للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الثانية، ١٩٩٧ ، ص٤٩٧-٤٩٩.

[٧] برايس خليفة، دراسة تحليلية وقياسية للميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠١٠) ، رسالة ماجستير بقسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر ٣٠، ٢٠١٣،ص٤٤-٤٥.

[٨] متاح على الموقع http://www.insee.fr ،4022/01/07 : 5

[٩] عمر صخري، مصدر سابق، ص١٣١-١٣٢.

[١٠] حربي محمد موسى عريقات، مصدر سابق، ص٢٨٨

[١١] جلال جويدة القصاص، النقود والبنوك والتجارة الخارجية، الدار الجامعية ،الاسكندرية، ٢٠١٠ ، ص ٢١٨.

[١٢] ايمان عطية ناصيف، هشام محمد عمارة،مبادى الاقتصاد الدولي ،دار الفتح للتجليد الفني ، الاسكندرية،٢٠٠٨،ص٢٩٢.

[١٣] عبد الجليل هجيرة، مصدر سابق،ص٩٧.

[١٤] بن طالب فاطمة الزهراء،أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة قياسية لحالة الجزائر(١٩٧٠—٢٠١٠)،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)،تخصص مالية واقتصاد دولي،جامعة بسكرة،الجزائر،٢٠١٢-٢٠١٣،ص٥٧.

[١٥] محمد عدنان وديع، القدرة التنافسية وقياسها ، مجلة جسر التنمية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت،العدد ٢٤،ديسمبر ٢٠٠٣،ص ٢١.

[١٦] بن طالب فاطمة الزهراء، مصدر سابق،ص٥٧.

[١٧] .موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨، ص ١٩.

[١٨] وزارة المالية ،البنك المركزي العراقي،المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠١٦، ص٩٠-٩٦.متاح على **الموقع**

المصادر

١- القصاص،جلال جويدة ، النقود والبنوك والتجارة الخارجية، الدار الجامعية ،الاسكندرية،٢٠١٠ متاح على الموقع http://www.insee.fr : 5 ،4022/01/07

٢- جوارتني ،جيمس ، ريجارد استروب، ترجمة وتعريب عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، الاقتصاد الكلي، دار المريخ للنشر الرياض، ١٩٩٩ .

٣- خليفة، برايس ، دراسة تحليلية وقياسية للميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠١٠) ، رسالة ماجستير بقسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر ٣٠، ٢٠١٣.

٤- صخري،عمر ، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ٢٠٠٠ .

٥- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ظبي، الامارات ، سنوات مختلفة .

٦- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ظبي، الامارات ، ٢٠١٦.متاح على الموقع http://www.amf.org.ae/ar

٧- عبد الناصر ،جمال ، المعجم الاقتصادي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦.

٨- عريقات،حربي محمد موسى ، مبادئ الاقتصاد، الاقتصاد الجزئي و الاقتصاد الكلي ،

دار زه ا رن للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الثانية، ١٩٩٧.

٩- علي، داود حسام ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الثانية، ٢٠١١ .

١٠-فاطمة الزهراء،بن طالب ،أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة قياسية لحالة الجزائر (١٩٧٠—٢٠١٠)،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)،تخصص مالية واقتصاد دولي،جامعة بسكرة،الجزائر،٢٠١٢-٢٠١٣.

١١-مطر،موسى سعيد وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨.

١٢-ناصيف، ايمان عطية ، هشام محمد عمارة،مبادى الاقتصاد الدولي ،دار الفتح للتجليد الفني ، الاسكندرية،٢٠٠٨.

١٣- هجيرة،عبد الجليل، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان،الجزائر، ٢٠١٢ .

١٤-وديع ،محمد عدنان، القدرة التنافسية وقياسها ، مجلة جسر التنمية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت،العدد ٢٤،ديسمبر ٢٠٠٣.

١٥-وزارة المالية ،البنك المركزي العراقي،المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠١٦. متاح على الموقع http://www.cbi.iq

١٦-العراق: الآفاق الاقتصادية - أكتوبر ٢٠١٦،متاح على الموقع http://www.albankaldawli.org/ar/country/iraq/publication/economic-outlook-fall-2016